THE
DEMOCRATIC
ECONOMY

الاقتصـاد الديـمقراطي

تقرير 02 / 04 / 2021

المحور 02

نحـــو
اقتصـــاد ديمقراطـــي

العملات الديمقراطية والابتكار والتكنولوجيا

محتـــوى

تقـــرير
المحور الأول

I. المقدمـــــة 12

II. لمحة سريعة عن الحالة الاقتصاديّة والماليّة الرّاهنة 13

III. سلسلة الكتل: من الإدارة إلى التّجارة 17

IV. استكشاف عملات بديلة 19

V. استكشاف النّظم الإيكولوجيّة „للابتكار” 22

VI. نحو اقتصاد أكثر ديمقراطيّة: توصيات وآثار 25

عن الاقتصاد الديمقراطي

مبادرة الاقتصاد الدّيمقراطي هي حديث السّنة و يعالج مختلف العناصر الأساسية المطلوبة لتمهيد الطّريق نحو اقتصاد ديمقراطي في لبنان. في إطار هذه المبادرة، سيتمّ عقد أربعة مؤتمرات هادفة لتغطية موضوعات مختلفة أهمّها: مؤسّسات الإقتصاد التّضامني والعملات الأجنبيّة والتّكنولوجيا والإبتكار، وإعادة تصوّر المؤسّسات الصّغرى والصغيرة والمتوسّطة وهيكلة النّقابات البديلة والتّضامن الإجتماعي.

تهدف هذه المبادرة إلى ضمّ جمهور إنتقائي يشمل أكاديميّين وناشطين ومنظّمات غير حكوميّة ومتبرّعين دوليّين وأعضاء المجتمع والتّكنولوجيّين والممارسين والباحثين المتواجدين محلّياً ودولياً، للدّخول في حوار بنّاء حول الوقائع الإجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان، وليتوصّلوا جماعيّاً إلى أفكار محدّدة وتقديم توصيات وحلول ومسارات وخيارات سياقيّة وعمليّة.

يناقش هذا التّقرير المؤتمر الثاني الذي عقد على مدى ثلاثة أيّام متتالية: 22 ، 23 ، و24 حزيران عام 2021 وتمحور حول العملات الدّيمقراطية والابتكار التّكنولوجي ويعرض النّتائج الرّئيسيّة بالإضافة إلى الحلول والتّوصيات المحتملة.

المتحدثين
صفحة 05

استكشاف عملات بديلة
صفحة 19

توصيات وآثار
صفحة 25

تنـــويه:

إن الأَفْكار ووجهات النظرِ والآراء الَتي أعرب عنها المتحدثُون أَثناء المؤَتمر تعود فقط إلى المتحدثينَ أنفسهم ولا تعكسُ بالضَّرورَة وُجْهَة نَظرِ وَأفْكار وَأراءَ مُبادَرة الإقتصاد الدّيمُقراطيِّ وَأعْضائَها. كَما أنَّ المُبادَرَة لا تتحمل أي مَسؤوليةٍ عَن المَتحدثين المدعوين إلى المشارَكة في المؤتمرات. بالإضافة إلى ما سبق ، فإن إشارة أيّ من المتحدثين إلى أي منتجٍ أو عملية أو خدمة أو منظمة محددة لا تشكل، أو تعني ضمْنا، تأييدا أو توصية أو تفضيل من جهة مبادرة الإقتصاد الديمقراطي.

لائحة المتحدثين

آدم بروستين

يقود «آدم بورستين» فريق التّمويل المبتكر وتغيير النّظام في الصّليب الأحمر الدنماركي. قبل انضمامه إلى الصّليب الأحمر الدنّماركي، كان آدم مقيمًا في واشنطن العاصمة حيث كان يشغل منصب المدير المالي في «أشوكا»، وهي مؤسّسة تدعم روّاد الأعمال الاجتماعيّين. قبل «أشوكا» ، كان آدم كبير المستشارين في الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّولية وقاد فريق التّمويل المبتكر للصّندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسّل والملاريا. في الماضي ، كان آدم رئيسًا لمنغوليا لمؤسّسة التّمويل الدّوليّة (IFC) في أولان باتار ، منغوليا. قبل الانتقال إلى القطاع الإنساني، شغل آدم منصب نائب الرّئيس الأوّل في بنك الصّين للتّنمية الصّناعية لصندوق الأسهم الخاصّة ومقرّه هونج كونج حيث شارك في إدارة برنامج قيمته مليار دولار أمريكي. قبل الدّخول في الأسهم الخاصّة ، أسّس آدم صندوقًا لرأس المال الاستثماري في شنغهاي ، جمهوريّة الصّين الشّعبيّة ، وشغل مناصب كمتداول عالمي لصناديق التّحوط الشّاملة ومحلّل أسهم في نيويورك وهونغ كونغ.

أليزا هوويت

أليزا هوويت متخصّصة في تقاطع العملات البديلة ، والائتمان المتبادل ، والدّخل الأساسي الشّامل ، وأنظمة الحكم والتّكنولوجيا الشّاملة واللّامركزيّة. أليزا هي مساهمة في شبكة Trustlines Network وتساعد في تنسيق المشاريع التّجريبيّة. وهي أيضًا باحثة في معهد رونين وعضو مجلس إدارة شبكة ضمان الدّخل الأساسي بالولايات المتّحدة (USBIG) ومؤسّسة مشاركة لمشروعيّ الفن المشفّر Astro Ledger و GraffitETH.

علي عسكر

هو رئيس قسم التّكنولوجيا ورئيس قسم التّحليل الكميّ في GIV Capital. تعلّم خصوصيّات وعموميّات أمن اتصالات الكمبيوتر في سنّ مبكرة جدًا. قاده شغفه بتكنولوجيا الكمبيوتر للانضمام إلى برنامج هندسة الاتّصالات والإلكترونيّات في جامعة بيروت العربيّة التي تخرج منها ، وقد ساعد علي العديد من المنّظمات والوكالات الحكوميّة كمستشار تقني قبل الانضمام إلى العديد من الشّركات مثل Giv Capital، Zero & One ، و Net٣٦٠. علاوة على ذلك، فهو حاصل على شارات مهندس حلول AWS و IBM Hyperledger Blockchain Developer and Architect.

لائحة المتحدثين

علي صباغ

هو مؤسّس Le Grand Mint ولد في 3 حزيران 1978 في صيدا في لبنان. في سن الثّانية عشر، هاجر إلى ألمانيا مع والديه والتحق بالمدرسة الثّانوية في أوستبارك هناك حتّى عام 1990 ، وانتقل إلى المدرسة التّجارية في عام 1993 وتعلّم مهنة وكيل الشّحن منذ عام 1995 ، وهو اليوم تاجر العملات الفضّية وتاجر المسكوكات. حتى عام 2001. أسّس علي صباغ Le Grand Mint في عام 2014. وحّتى يومنا هذا، يرأس التّجارة عبر الإنترنت لشركة العملات الحديثة ، وهو أب لابنتين ويتولّى العمليّات الإبداعيّة والمتعلّقة بالإنتاج للقطع الفضيّة النّبيلة من دار الإبداع، Le Grand.

دانيال كنوبلسدورف

هو قائد الفريق لمبادرة مجتمع Trustlines في فنزويلا ، ومنسّق Trusted Seed of Commons Stack - مجتمع إيثاري ومبتكر يهدف إلى تمكين المجتمعات باستخدام الأدوات الجديدة لهندسة الرّموز. وهو أيضًا خرّيج وعضو استشاري في المجلس الاستشاري لمبادرة القادة الشّباب في الأمريكتين (YLAI) ، وسفير OpenExO و ConsenSys ، وخريج وباحث في جامعة Singularity ، ومضيف في Ethereum Caracas وحركة B Corps في فنزويلا.

دينا أبو زور

هي محاميّة مسجّلة في نقابة المحامين في بيروت حاصلة على ماجستير في القانون المقارن. وهي أيضًا عضو مؤسس في رابطة المودعين وناشطة في المجتمع المدني لديها خبرة في العنف القائم على النّوع الاجتماعي وحماية الطّفل وأزمة اللاّجئين السّوريّين.

إليونور بلان

إن صناعة العملات المشفّرة تحتاج إلى أصحاب رؤى وصانعي الأموال الذّين لا يرحمون، وهي المزيج المثالي لثورة نقديّة ، وتحمل إلينونور كل هذه الصّفات للقيام بذلك. ويسعدها أن تكون جزءًا من تجربة اجتماعيّة وماليّة مستمرّة ، فهي شغوفة بالنّقد من نظير إلى نظير والتّطوّع والحريّة الاقتصاديّة . في عام ٢٠١٩ ، أسّست CryptoCanal لتقديم خدمات التّعليم والتّسويق وتطوير الأعمال. عملت مع روّاد الصّناعة مثل BTC.com و Luno و OKEx و Bitcoin.com و Cyber Capital و Satoshi’s Angels و HubSecurity. تقوم بتدريس عرض Crypto ١٠١ شهريًّا وتقدّم فصلًا متعمّقًا لمستثمري العملات المشفّرة الأكثر تقدّمًا.

لائحة المتحدثين

فرانشيسكا والترز

هي مسؤولة عن الشّراكات في EduPact ، وهي مبادرة أطلقها فريق من المتطوّعين من Impact Lebanon. يتطّلب منصبها بناء شبكة قويّة من المنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات الشّعبيّة والمعاهد غير السّياسيّة التّي تعمل معًا لتقديم دعم تعليمي مجاني لجميع الطّلاّب الذّين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عامًا وما دون في لبنان. يتم اختيار شركاء EduPact بناءً على الخدمات التي يمكن تبادلها بين المؤسّسات. وتتراوح هذه من تحديد الطّلاّب المحرومين في لبنان ، إلى التّدريب المجّاني للمعلّمين المتطوّعين ، وإحالة الطّلاّب إلى EduPact. حصلت والترز على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشّرف) في دراسات الشّرق الأوسط من كليّة الدّراسات الشّرقيّة والأفريقيّة (SOAS). عند عودتها إلى لبنان ، بدأت حياتها المهنيّة في الإذاعة كمقدمّة برامج صباحيّة سابقة في إذاعة فيرجن لبنان. بعد هذا النّجاح ، انتقلت والترز إلى المملكة المتّحدة حيث شاركت في تأسيس #www - NoBeef.com.beef· في محاولة لتشجيع الأفراد على تقليل تأثيرهم على تغيّر المناخ من خلال الحد من تناولهم للّحوم البقر واللّحوم الأخرى. اليوم ، والترز هي متطوّعة بدوام كامل في EduPact إلى جانب متابعة درجة الماجستير في الكتابة الإبداعيّة في جامعة Surrey.

حلا نصر الله

صحفيّة ومطوّرة ومبرمجة تعلّمت البرمجة بنفسها. حصلت في وقت لاحق على منحة دراسيّة من أكاديميّة Consensys ، وهي أوّل أكاديميّة متخصّصة في البرمجة وفقًا لبروتوكول شبكة Ether. تدعم بقوّة البيتكيون Bitcoin كمعيار عالمي يجب اعتماده كأصل مالي رقمي بديل للذّهب للاحتياطيات الدّوليّة بالإضافة إلى الحاجة إلى اعتمادها (طبقة المال الأولى) مما يعني معاملة البيتكوين كوسيط مالي على الأرض. عملت كصحفيّة في إم آي تي تكنولوجي ريفيو بالعربيّة ، ونشرت أوراق عن مواضيع تكنولوجيّة على موقع الجّزيرة. تعمل حاليًا على إكمال أطروحة الماجستير في مجال «سايبورغ أنثروبولوجيا» ومستقبل الحياة البشريّة في خضم العصر الرّقمي.

مارك ساروفيم

هو مهندس تعليم آلي في فريق Pytorch في Facebook. عمل مارك في الماضي في شركته الخاصّة .yuri ai و Graphcore و Microsoft و NASA وتخرّج من الجّامعة الأمريكيّة في بيروت. ينشر كتاباته حول التّكنولوجيا بانتظام على موقع markaroufim.substack.com ، وفيديوهات على https:// www.youtube.com/user/marksaroufim ، وهو مؤلّف كتاب مدرسي عن الرّوبوتات robotoverlordmanual.com.

لائحة المتحدثين

د. ليال منصور

متخصّصة في الاقتصاد النّقدي والسّياسات الماليّة والأزمات الاقتصاديّة في البلدان التّي تعتمد على الدّولار، من جامعة ليون الثّانية، فرنسا. أجرت أبحاث ما بعد الدّكتوراه حول التّنبؤ بالأزمات الماليّة المستقبليّة في الجامعة الأمريكيّة في بيروت. محاضرة في الاقتصاد في الجّامعة اللّبنانيّة الأمريكيّة (LAU) ، وأستاذة زائرة في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتّحدة منذ عام ٢٠١٦. تتضمّن أبحاثها تنبّؤات بأزمات نقديّة وجيوسياسيّة ، وتُعرض في مؤتمرات دوليّة. تقوم حاليًا بدراسات اقتصاديّة لحكومة الإمارات العربيّة المتّحدة من خلال مركز للبحوث والدّراسات في أبو ظبي. كما لعبت دور باحثة اقتصاديّة / مستشارة لمنظّمات دوليّة. واقترحت د. منصور قانوناً لاعتماد نظام «مجلس النّقد» في لبنان أقرّته النّائبة بولا يعقوبيان (تحالف وطني) ومسجّل في مكتب مجلس النّواب اللّبناني تحت رقم ٢٠٢٠/٦٩٧.

نير كشيتري

أستاذ بجامعة نورث كارولينا وزميل باحث في جامعة كوبي. قام بتأليف أحد عشر كتابًا وحوالي ١٨٠ مقالة أكاديميّة. ترجمت كتبه ومقالاته إلى اللّغات العربيّة والصّينيّة والألمانيّة والإسبانيّة والفرنسيّة واليابانيّة والبرتغاليّة ولغات أخرى. لقد احتل المرتبة السّادسة في العالم في البحث عن سلسلة الكتل blockchain في الإدارة (التّنبّؤ التّكنولوجي والتّغيّر الاجتماعي ٢٠٢١) ، المؤلف الأكثر نشرًا وثاني أكثر المؤلّفين استشهدًا في البحث حول سلسلة الكتل في إدارة اللّوجستيات وسلسلة التّوريد (IEEE Transactions on Engineering Management، ٢٠٢٠) ، وثاني أكثر المؤلّفين استشهاداً والسّادس الأكثر نشرًا في أبحاث سلسلة الكتل (جامعة تاميل نادو المركزية، ٢٠٢٠). حاز نير على جائزة الكتاب الأكثر شعبيّة لمحترفي تكنولوجيا المعلومات في ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ و ٢٠١٨ والمساهمة البارزة في جائزة التّأليف في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩. وقد حازت أعماله على ملايين القرّاء. ظهرت أعمال نير في مئات من وسائل الإعلام مثل وول ستريت جورنال، فورين بوليسي، راديو بابليك إنترناشونال، ساينتفك أمريكان، وبلومبيرج تي في.

د. باتريك ماروديني

هو رئيس ومؤسّس المعهد اللّبناني لدراسات السّوق - LIMS ، حيث يعمل مع فريق من الباحثين على تصميم إصلاحات سياسيّة محدّدة لمواجهة التّحدّيات الاقتصاديّة والماليّة والنّقدية التّي تواجه لبنان. يعمل أيضاً كباحث مشارك في معهد جونز هوبكنز للاقتصاد التّطبيقي والصّحة العالميّة ودراسة المشاريع التّجارية. بحث في مجال الأزمة المصرفيّة، والرّكود الاقتصادي، والإصلاحات النّقديّة، ونشر مقالات حول العوامل المؤسّسية التّي تمنع المنافسة، وخطر التّدخّل الحكومي في المجتمع الطّائفي. غالبًا ما تتم دعوة الدّكتور ماروديني لإلقاء محاضرات في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشّمالية والشّرق الأوسط. وهو حاصل على درجة الدّكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس دوفين وأبحاث ما بعد الدّكتوراه من جامعة جون هوبكنز.

لائحة المتحدثين

عمر عساف

رائد أعمال اجتماعي أسّس وساهم في إنشاء شركات ناشئة في مجال الخدمات المعلوماتيّة وتطوير تطبيقات الهاتف وحلول البرمجيّات، حيث قاد تطوير المنتجات والأعمال كمساعد تنفيذي للرّئيس التّنفيذي لشركة بيوس تكنولوجيز ،فكان مسؤولاً عن العلاقات الخارجية ومثل الشركة في أكثر من ثمانية دول. شغل مناصب مختلفة في مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين (UNHCR) والوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّولية (USAID) ، مع التّركيز على المشاريع الموجّهة للشّباب وتنمية المرأة ، والمشاركة في إنشاء وإدارة المكتب الإقليمي لمنظمة بسمة وزيتونة في شمال لبنان. شارك في العديد من المبادرات المدنيّة التّي تركّز على التّعليم، واستمّر في العمل في إدارة الإغاثة والتّعليم والدّعم النّفسي والاجتماعي ومشاريع كسب العيش ، وفي عام ٢٠١٥ أسّس في طرابلس ، لبنان ، SHiFT - مركز الابتكار الاجتماعي، حاضنة ومركز أعمال لدعم المبادرات التّجارية والأثر الاجتماعي في المناطق المهمّشة وما بعد الصّراع.

ريسة أشقر

هي رئيسة مجتمع المتطوّعين في لبنان (LVC) وعضوة في جمعية المتطوّعين اللّبنانيّين (وحلفائهم) الذّين يعملون في Google. انضمت إلى Google في دبلن بأيرلندا كمديرة حسابات مبيعات في عام ٢٠١٧ وعملت في كل من أسواق الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا والأسواق الفرنسيّة. بالإضافة إلى مسؤوليّات عملائها، شاركت ريسة في سلسلة من المبادرات مع LVC تهدف إلى مساعدة المنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات على تسريع الجهود لإعادة بناء بيروت. تشمل المبادرات خرائط المأوى أثناء الأزمات ، وبرامج التّدريب للمنظّمات غير الحكوميّة ، وجمع التبرّعات ، والاستفادة من بيانات الخرائط. عملت سابقًا في مجال البحث وتطوير الأعمال في النّظام البيئي للشّركات النّاشئة في بيروت بالإضافة إلى مهمّات للرّصد والتّقييم للمنظّمات غير الحكوميّة في بيروت وطرابلس. لديها أيضًا خبرة في الأعمال المصرفيّة بعد أن عملت في HSBC NYC في فريق أبحاث الأسهم. كانت متطوّعة نشطة بعد أن خدمت في قطاع الصّليب الأحمر اللّبناني في الجّميزة لمدّة ثلاث سنوات كطبيبة طوارئ فنيّة ومديرة مستودع. رئيسة خرّيجي الجّامعة الأمريكيّة في بيروت وحصلت على درجة البكالوريوس في الاقتصاد عام ٢٠١٤.

رضا مولى

هو خبير في النّمذجة الماليّة يتنقل بين الابتكار والطّاقة والسّياسة العامّة. رضا مستشار ورجل أعمال متمرّس يتمتّع بمجموعة متنوّعة من المهارات. يعمل عند تقاطع الإستراتيجيّة والتّحسين والابتكار. وهو جزء من Alex the CFO ، وهي خدمة CFO قائمة على السّحابة عند الطّلب تنمو إقليميّاً. كما أنّه مستشار لفريق الطّاقة بالبنك الدّولي الذّي يركّز على إصلاح قطاع الطّاقة في لبنان. وهو حاصل على ماجستير في بحوث العمليّات من جامعة كولومبيا وبكالوريوس في الفيزياء من كليّة إيرلهام.

لائحة المتحدثين

روي أهوا

هو محترف ديناميكي يتمتّع بخبرة تزيد عن سبع سنوات في التّمويل وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع والابتكار وتحسين العمليّات، مع خبرة في العمل مع المنظّمات الإنسانيّة. وهو حاليًّا مسؤول الابتكار في جمعية الصّليب الأحمر الكينيّة حيث يشارك في تطوير مناهج مبتكرة في إدارة المشاريع. روي حاليًا باحث دكتوراه يركز على التّحول الرّقمي في الاعداد الإنساني، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الابتكار وريادة الأعمال ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصّص التّمويل والثّانوي في تكنولوجيا المعلومات. لدى روي ثلاث منشورات تركّز على الاعداد الإنساني وهو عضو في جمعيّة الكمبيوتر في كينيا. كما أنّه ينظر بحماسة لعقليّة النّمو كأداة تحويليّة.

د. سيف الدّين عمّوس

هو مؤلّف كتاب The Bitcoin Standard: البديل اللّامركزي للبنوك المركزيّة، ويعتبر الكتاب أوّل وأشهر دراسة لاقتصاديات البيتكوين. يحمل الدّكتور عمّوس درجة الدّكتوراه في التّنمية المستدامة من جامعة كولومبيا، حيث درست أطروحة الدّكتوراه اقتصاديّات الوقود الحيوي ومصادر الطّاقة البديلة. وهو حاصل أيضًا على ماجستير في إدارة التّنمية من كليّة لندن للاقتصاد، وبكالوريوس في الهندسة من الجّامعة الأمريكيّة في بيروت. يدرس الاقتصاد ويكتب عن الاقتصاد النّقدي واقتصاديّات البيتكوين، على منصّته على الإنترنت، saifedean.com

سامر العيّاش

هو عضو في لحقي ومهندس ميكانيكي. شارك في كتابة العديد من الأوراق والمقالات، وفي حلقات نقاشيّة حول الاقتصاد البديل، والعدالة الاقتصاديّة، والعملات المشفّرة، واقتراح حلول للأزمة اللّبنانيّة في الاقتصاد والطّاقة والتّمويل.

لائحة المتحدثين

توماس رودريغز

مسؤول عن استراتيجيّات الاتصّالات والتّرويج لمبادرة مجتمع Trustlines في فنزويلا، وعلى مدار السّنوات القليلة الماضيّة ، عمل مع مختلف مبادرات سلسلة الكتل blockchain و fintech لمساعدتهم على إيجاد طرق للتّواصل بشكل أكثر فاعليّة مع جماهيرهم ، ممّا يجعل الأدوات الماليّة أكثر قابليّة للفهم وتعزيز التّبني لعامّة النّاس. كما يقود المشاريع والجهود المتعلّقة بمياه الشّرب والوصول إليها ، ويعمل جنبًا إلى جنب مع العديد من المنظّمات داخل فنزويلا لتوفير المعرفة والأدوات للأشخاص الذّين هم في أمسّ الحاجة إليها.

زياد أبي شاكر

هو الرّئيس التّنفيذي لشركة سيدار البيئيّة - لبنان. زياد مهندس متعدّد التّخصّصات متخصّص في بناء مرافق إعادة التّدوير البلديّة على المستوى المجتمعي بما يتعارض مع اتجاه مصنع إعادة التّدوير المركزي الضّخم. في الآونة الأخيرة ، طوّر زياد وفريقه الهندسي، بعد أربع سنوات من البحث، تقنيّة جديدة تحوّل الأكياس البلاستيكيّة إلى ألواح بلاستيكيّة صلبة، يطلق عليها اسم ECO-BOARD ، تُستخدم في الهواء الطّلق لاستبدال الألواح الخشبيّة والفولاذيّة. لقد فازوا بجائزة ٢٠١٣ International Energy Globe لهذه العمليّة الثّوريّة. حاليًّا ، يقومون بتحويل تلك التّكنولوجيا من استخدام الوقود الأحفوري لتوليد الطّاقة المطلوبة للكتلة الحيويّة، وهي مصدر للطّاقة المتجدّدة.

المقدمة

ثبت النّظام النّقدي الرّأسمالي القائم أنّه لا يتوافق ومصلحة الشّعب [3]. وهذا أحد أسباب نمو الاهتمام بالاقتصادات الدّيمقراطية التّي توصي بتحويل سلطة صنع القرار من مديري الشّركات وحملة الأسهم إلى مجموعة أكبر من الأطراف المعنيّة، بمن فيهم جميع العمال والمورّدين، والشّريحة الأكبر مثل الكيانات الحكوميّة المحليّة والمجالس المحليّة والمنظّمات غير الرّبحيّة [6].

وخلافاً للاقتصادات السّياسيّة والمستخرجة ومحاولاتها لبلوغ السّيطرة على السّلطة في البلد، يشكّل الاقتصاد الدّيمقراطي باب للتّقدم. وهو يعتمد على طاقة المناصرين والنّاشطين وأعضاء القاعدة الشّعبيّة ومنظّميها [6]. إن ملكيّة رأس المال التّي ترافق الاقتصادات التّقليديّة الصّناعيّة أدّت بشكل طبيعي إلى غياب العدالة والمساواة عندما يتعلّق الأمر بالعامّة. وقد أتاح ذلك فرصة للدّعاة والنّاشطين لإدخال بدائل عمليّة تساعد على تخفيف حدة القضايا الاجتماعيّة - الاقتصاديّة التي تواجهنا. وتتفاوت هذه المسائل من الافتقار إلى فرص العمل ، إلى الهدم المستمر للنّظم البيئيّة للإبتكار ، وأكثر من ذلك بكثير [2].

ومن الأمور التّي يتّفق عليها النّاشطون والعلماء والاقتصاديّون ومبادرات القاعدة الشّعبيّة أنّه ينبغي عكس مسار ما يسمّى „تجريد الأموال من الطّابع الطّبيعي" والتّساؤل عن السّبب في إنتاجه وكيفيّة إنتاجه، وعن الجّهة التّي تنتجه، وعن كيفيّة توزيعه [3]. تم وضع العديد من البدائل على الطّاولة كحل للمركزيّة التّي تفرضها الأنظمة المصرفيّة على المعاملات الماليّة بين الأفراد أو الكيانات / المنظّمات. وتتألّف هذه الحلول العمليّة ، على سبيل المثال لا الحصر، من: (1) إعادة التّفكير في البنية الأساسيّة للدّفع (2) وإدخال نظريّات نقديّة جديدة ، (3) وإدخال عملات محليّة تفسح المجال للتّغيير المستدام [3].

تشكل النّقود الرّقميّة الوسيلة الجديدة للدّفع، و تعتبر مخزن للقيمة. وهي تتراوح من الرّموز الرقميّة اللّامركزيّة مثل البيتكوين إلى العملات الرّقميّة المصرفيّة المركزيّة. يُنظر إلى عملات البيتكوين والعديد من الأشكال المشابهة لها، والمعروفة باسم الأصول المشفرة، على أنّها أصول متقلّبة ومضاربة لأنّها ليس لها „قيمة جوهريّة" وهي مجانيّة. بينما لا يوجد بنك مركزي أو حكومات للتدّخل في أسواق العملات الرقميّة هذه، تبحث السّلطات المركزيّة عن طرق للسّيطرة عليها.

بالإضافة إلى إعادة التّفكير في الأنظمة النّقديّة في أوقات الأزمات، يجب اعتبار الابتكار كمحرّك للتّقلّبات الاقتصاديّة التّي بدورها تخفّف من عواقب المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التّي يواجهها العالم حاليًّا [4].

ويبدو أنّ البلدان التّي سعت باستمرار إلى تحسين أنظمة الإبتكار الوطنيّة أقل تأثّراً بالأزمات الاقتصاديّة؛ وتتفاوت الابتكارات من كونها تكنولوجيّة واجتماعيّة - اقتصاديّة إلى استراتيجيّة [4]. يمكن أن تكون مثل هذه الأمثلة على الابتكار الاجتماعي في لبنان وحول العالم ملهمة في أوقات الأزمات. لهذا السّبب ، من المهم تسليط الضّوء على

Photo by Tezos - Unsplash

الدّروس المستفادة والتّحدّيات التّي تمّت مواجهتها من أجل التّوصل إلى حلول تناسب كل سياق بناءً على احتياجاته.

ويركز هذا التّقرير على العملات الرّقمية كنوع من العملات الدّيمقراطيّة، وينظر في إمكانية الشّروع في أشكال أخرى من الابتكارات التّكنولوجيّة والاجتماعيّة - الاقتصاديّة في لبنان لمواجهة الأزمة القائمة. خلال المؤتمر، استكشف المتحدّثون الجوانب والوقائع المختلفة للعملات المشفّرة في لبنان. بالإضافة إلى تحديد العديد من الممارسات المشتركة من سياقات مختلفة في جميع أنحاء العالم؛ تسليط الضّوء على النّماذج المختلفة التّي يمكن تطبيقها. وتوّجت جميع الجلسات بتوصيات تتعلّق بآثار العملات الرّقميّة بالإضافة إلى الابتكارات.

لمحة عن الوضع الإقتصادي والمالي الحالي

حقائق من أرض الواقع

تأثّر الوضع الاقتصادي الرّاهن في لبنان تأثّراً قويّاً بالهياكل السّياسيّة والاقتصاديّة القائمة الّتي تقوم على تحالف بين الكيانات الحكوميّة والكيانات الاقتصاديّة والماليّة مثل المصارف المركزيّة والمصارف التّجاريّة. ويتمثّل في لبنان نظاماً اقتصادياً تحرّكه السياسات النيوليبرالية والرّأسماليّة الّتي تشكّل حافزاً للأزمة الاقتصاديّة الرّاهنة. كان البنك المركزي يفقد الكثير من موارده الماليّة حتّى يومنا هذا بسبب غياب السّيطرة على رأس المال. تمّ إنفاق جزء من رأس المال الموجود مسبقًا على الإعانات، وأخرى من قبل الحكومة لتغطية نفقاتها وديونها، وسحب بعضها من البنوك، وتحويل البعض الآخر إلى الخارج.

طُبّقت سياسات خاطئة لأكثر من ثلاثين عاما.
سامر العياش

يمكن تقسيم التّحدّيات الماليّة والاقتصاديّة الرّئيسيّة الّتي تواجهها البلاد إلى أربع فئات:

الاحتكارات والخصخصة: ان الأزمة الماليّة والمصرفيّة الحاليّة المهملة في لبنان هي نتيجة أساليب غير منظّمة، وضعف عملية صنع القرار، وتعثّر البنوك. حيث أن إنعكسات هذه الأزمة تكون في الغالب على صغار المودعين، والطّبقة الوسطى والطّبقة العاملة. وقد تمّ تطبيع مفهوم احتكار الصّناعات بالإضافة إلى خصخصة الأصول والخدمات العامة في لبنان لفترة طويلة. وعلاوة على ذلك، يعمل القطاع المصرفي بطريقة تعوّق النّمو والازدهار بعد أن عرض منذ فترة طويلة أسعار فائدة خياليّة تحبط الاستثمارات في القطاعات الإنتاجيّة. إنّ ذلك يبقي البنوك والطّبقة الحاكمة في السّلطة للسّيطرة على قطاع التّمويل في البلاد.

الافتقار إلى السّياسات الماليّة والنّقديّة ذات الصّلة: لقد فقد البنك المركزي جدارته الائتمانيّة وهو يلجأ إلى طباعة الأموال من أجل „معالجة" الانهيار. وهذا الأسلوب المضيّع للوقت يقلّل بشكل كبير من قيمة العملة المحليّة ويدفع الأسعار إلى الارتفاع وتحويل السّلع الأساسيّة إلى منتجات كماليّة. إنّ هذه الحالة تثير القلق، حيث يصبح من الصّعب يوماً بعد يوم على سكّان البلد توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسيّة.

سوف يصل لبنان إلى فترة لا يمكن السيطرة فيها على التّضخم
د. ليال منصور

تبنّى النّظام المصرفي في لبنان بشكل غير رسمي قوانين وأنظمة أدّت إلى خفض قيمة الدّولارات المودعة منذ تشرين الأوّل (أكتوبر) 2019 [19]. الإجراءات والتّعاميم والقرارات التّي يعتمد عليها مصرف لبنان المركزي منذ 30 عامًا والتّي ما فتئ يتّخذها مؤخّرًا تعتبر غير قانونيّة [11] .يتم تمويل الحكومة بما يتعارض مع القانون النّقدي وهي تقوم ببساطة على تراكم الأرباح الوهميّة ومخطّط بونزي الذّي أفاد الطّبقة الحاكمة والأوليغارشيّة. كانت البنوك تخلق رأس المال والسّيولة من فراغ. علاوة على ذلك، فإنّ القرارات التّي يصدرها مصرف لبنان بشأن طباعة المزيد من الأوراق تعتبر خاطئة ومضلّلة، حيث يلعب ذلك دورًا في زيادة معدّلات التّضخّم وفقًا لبعض الخبراء.

توزيع الثّروة والتّفاوت: لقد اتّسم لبنان بالتّفاوت الشّديد في الثّروة والدّخل. وفقاً لدراسة نُشرت في عام 2018 من قِبَل مختبر عدم المساواة في العالم بين عامي 2005 و 2016 ، فإنّ أكبر 10 ٪ من أغنى الأفراد في البلاد كسبت ما بين 49 و 54 ٪ من الدّخل القومي، وأكثر 50 ٪ من السّكان فقراً كسبت ما بين 12 و 14 ٪. ومن المتوقع أنّ تتفاقم الفوارق المتطرّفة والمستوطنة أصلاً في الدّخل والثّروة، لو لم يحدث تغيير اقتصادي وسياسي جذري.

معضلات القطاع المصرفي

إنّ الأزمة النّقدية القائمة هي نتيجة لعدّة عوامل، بما في ذلك مخطّط إحتيالي حيث يتم اقتراض أموال جديدة للدّفع الدّائنين الحاليّين. وبالإضافة إلى ذلك قد حفز الأزمة إهمال الطّبقة الحاكمة التي تجاهلت رعاية مواطنيها لسنوات. وقد أثّرت المخطّطات الماليّة المصمّمة التّي تشمل ضوابط رأس المال غير الرّسميّة وغير القانونيّة تأثيراً قويّاً على المودعين من الطّبقة الصّغيرة والمتوسّطة. ومن ناحية أخرى، كان المودعون الكبار الذّين يمثّلون 0,86% يحملون أكثر من 50% من الودائع قادرين دائماً على تحويل أموالهم إلى الخارج وسحبها بدولارات جديدة.

تخالف قرارات البنك المركزي الدّستور وقانون النقد والتليف حيث أنّ الإجراءات القانونيّة المنظّمة للقطاع المصرفي لا تسمح بتحويل الحسابات دون موافقة المودعين. وقد ميّز المودعون أحدث تعاميم مصرف لبنان، مثل التّعميم رقم 158، بغموضها وافتقارها إلى الشّفافيّة. نصّ هذا التّعميم على أنّه يمكن للمودعين البدء في سحب أموالهم بالدّولار الأمريكي بمبالغ محدودة، ولكن تم رفضها بالفعل من قبل العديد من المحامين والمودعين.

نحن لسنا على بعد خطوات من الإنهيار، نحن في خضم الإنهيار ونهوي نحن عمق الإنهيار.
دينا أبو زور

توصيات قيد المناقشة

هناك ضرورة ملحّة لدعم عمليّة بناء اقتصاد ديمقراطي على أساس متين من الشّفافية من أجل تخفيف آثار هذه الأزمة المالية المستمرّة:

مجلس النّقد

إنّ لبنان بلد يعاني من أزمة مصرفيّة، وأزمة دين عام، وأزمة عملة، فضلاً عن الرّكود الاقتصادي. وهذا يتطلّب المزيد من الجديّة في التّعامل مع هذا الانهيار، وإحدى التّوصيات هي تنفيذ مجلس النّقد. يفرض مجلس النّقد الانضباط، ويساعد في زيادة النّاتج المحليّ الإجمالي للدّولة، ويصلح النّظام، ويخفّف من الفساد الذّي يلعب دوراً في النّمو الاقتصادي. وفي بعض البلدان مثل الأرجنتين وإستونيا وبلغاريا وليتوانيا، ساهم تطبيق مجلس النّقد في تثبيت سعر صرفها الذّي كان متقلّباً. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، تبيّن البحوث أن أثر مجلس النّقد كان ناجحاً في تثبيت وضعهم وخفض التّضخّم [7]. وبمجرّد إنشاء مجلس النّقد، سيتحقّق استقرار العملة المحليّة، ممّا سيجذب الاستثمارات الأجنبيّة ويحقن العملات الأجنبيّة في السّوق.

وفي حالة لبنان يقال إنّ لديه حاليّاً أفضل أرضيّة لتطبيق مجلس النّقد لأسباب عديدة، أحدها أنّ شعبه ذو مستوى علمي متقدّم ويتقن أكثر من لغة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك اقتراح مستمر من الفرنسيّين يقترح بدء تشغيل مجلس النّقد في بلد آخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تبدأ في سويسرا ثم يجب أن تتّبع القانون السّويسري ويصبح خطر الإخلال والفساد ضئيلاً. وستسيطر سويسرا على العملة اللّبنانيّة ويمكن تعيين أعضاء دوليّين بدلاً من أعضاء في لبنان. ويجب أن يكون هناك أعضاء من صندوق النّقد الدّولي ، بالإضافة إلى خبراء لبنانيّين ودوليّين يعملون يداً بيد لضمان فعاليّته.

غير أن آخرين يقولون إنّ السّلع باهظة التّكلفة ليس بسبب انخفاض قيمة العملة فحسب، بل أيضاً لأنّ لبنان يعتمد اعتمادا كبيراً على الواردات. فضلاً عن ذلك فإنّ الخدمات والمنتجات الرّئيسية توفّرها عادةً الاحتكارات أو احتكارات القلّة، الأمر الذّي يقلّل من فرص المستهلكين في إيجاد بدائل بأسعار أفضل. كما أنّ القطاعات الإنتاجيّة، ولا سيّما الزّراعة والصّناعة، تعاني من نقص حاد في النّمو على حساب قطاع الخدمات الذّي يعتبر دعامة للاقتصاد اللّبناني. لهذا السبب إنّ تطبيق مجلس النّقد أو استخدام التّرميز دون معالجة المشاكل الماليّة والاقتصاديّة من جذورها لن يحلّ الأزمة. [12]

وفي حين أنّ مجالس النّقد لها تاريخ طويل وتمّ تنفيذها في العديد من البلدان كما ذُكر سابقاً إلّا أنّها لم تكن ناجحة دائماً. فعلى سبيل المثال، تفتقر الأرجنتين إلى منظور انتقالي واضح طويل الأجل وتتحوّل إلى سعر صرف مرن.

فضلاً عن ذلك فإنّ مجلس النّقد له الكثير من العيوب والقيود مثل مشكلة رأس المال كما ذكر الدّكتور ناصر السّعيدي؛ وتكسب مجالس النّقد فوائد على الحيازات من العملات الأجنبيّة بدلاً من استخدام هذه الحيازات للقيام باستثمارات في الدّاخل يمكن أن يكون لها أثر مضاعف وتسهم في خلق فرص العمل. كما أنّ مجلس النّقد لا يستطيع أن يكون كمقرض عندما تنفّذ الحلول، الأمر الذّي يجعل حلّ الأزمات المصرفيّة أكثر صعوبة. ومن شأن ضعف القطاع المصرفي في لبنان أن يزيد من خطورة تنفيذ هذه السّياسة. باختصار، إنّ وجود مجلس النّقد بدون سياسات الاقتصاد الكليّ السّليمة والمستدامة ممكن أن يؤدّي إلى مزيد من انخفاض قيمة العملة ومزيد من تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، فإنّ تنفيذ السّياسات الاقتصاديّة السّليمة سوف يغني عن الحاجة إلى مجلس النّقد. تتطلّب العملة المحليّة المستقرّة إصلاح الماليّة العامّة والانضباط المالي الصّارم بالإضافة إلى إصلاح القطاع المصرفي، وتعديل قانون النّقد والتسليف، وتعزيز حوكمة مصرف لبنان. [14]

قتصاد لبنان يسعى إلى الرّيع و تأمين الاحتياجات الأساسيّة عبر الأستيراد ، بدلاً من الانتاج.

د.باتريك ماروني

توصيات قيد المناقشة

إصلاحات وسياسات نقديّة أفضل

يزداد الانهيار حدّة يوماً بعد يوم، مع وجود حكومة غير فعّالة وحاكم مصرف غير شفّاف لا يتّخذ التّدابير المناسبة. في الواقع إنّ الحكومة لم تكن لديها خطّة حقيقيّة منذ أنّ بدأت الأزمة. وفي تواطؤ مع الطّبقة الحاكمة، لا يزالون يلجأون إلى سياسات تزيد من عرقلة رفاه الجمهور. وبالتّواطؤ مع الطّبقة الحاكمة، ما زالوا يلجؤون إلى السّياسات الّتي تزيد من إعاقة الرّفاهيّة للجّميع. لوقف انخفاض قيمة اللّيرة، يجب على البنك المركزي وضع سياسة نقديّة جديدة. بينما يجادل بعض الخبراء بأنّ طباعة النّقود ستؤدّي إلى مزيد من الانخفاض في قيمة اللّيرة والتّضخم المفرط، يرى آخرون أنّ التّضخم ناتج بشكل أساسي عن عوامل سياسيّة، والمحتكرين الذين يحددون الأسعار بشكل مباشر أو غير مباشر. لبنان في حاجة ماسّة إلى إعادة هيكلة ديونه وعمليّات الهندسة الماليّة والإصلاحات الماليّة بطريقة تعزّز نمو نموذج اقتصادي مستدام.

يجب أن يكون لهذا النّموذج الاقتصادي أسس قويّة تدعم القطاعات الإنتاجيّة في لبنان، ممّا يجعله اقتصادًا تنافسيًا لا ينتج للاستخدام المحلي فحسب، بل ينتج أيضًا عن الصّادرات إلى المجتمع الدّولي. يجب أن تعزّز السّياسات الجديدة وضوابط رأس المال الإنصاف والعدالة بين أي مودع بغضّ النّظر عن حجم استثماره. بهذه الطّريقة، يمكنهم جميعًا الحصول على نفس الوصول والفرص مع ودائعهم.

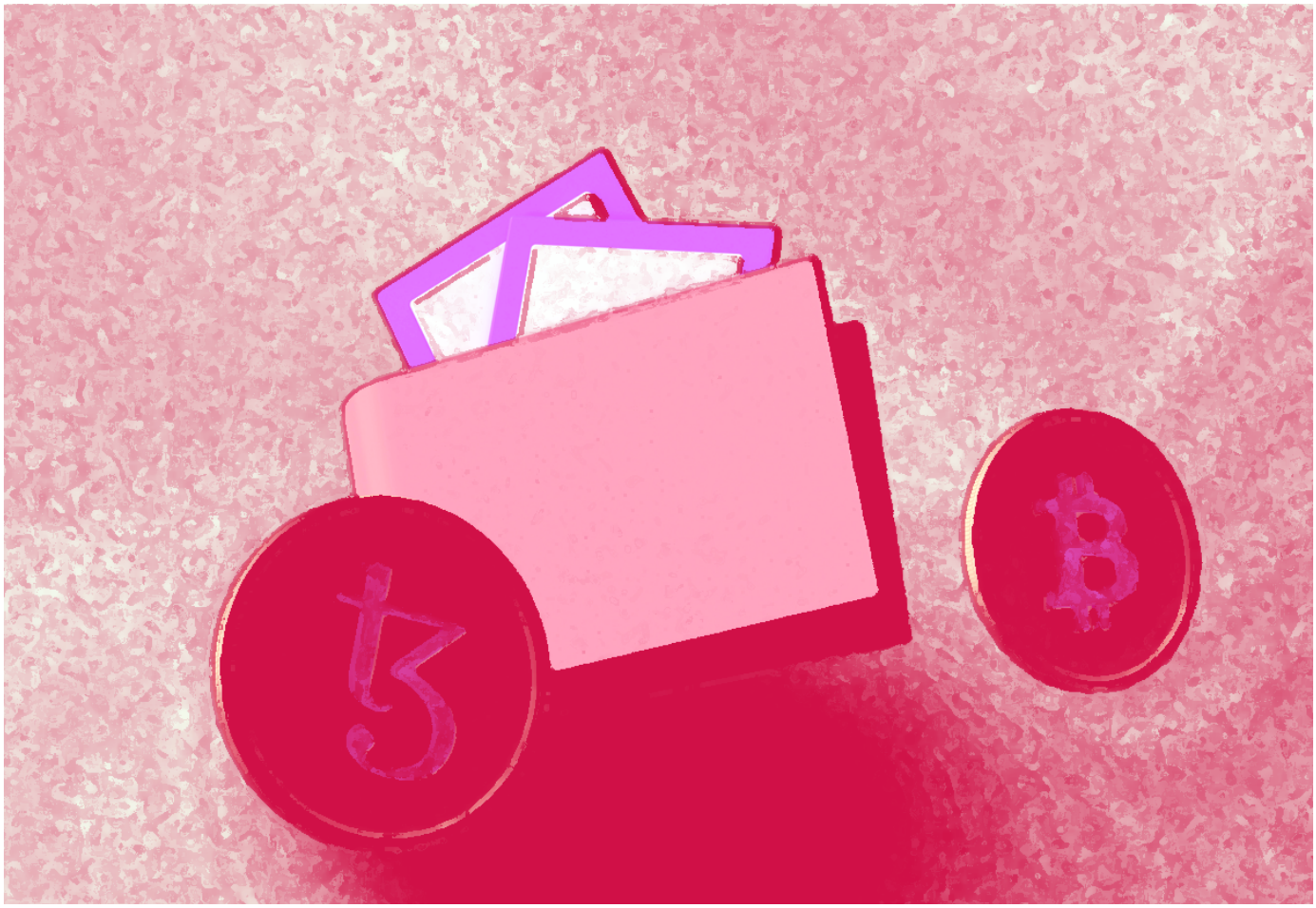

Photo by Tezos - Unsplash

سلسلة الكتل: من الحوكمة إلى التّجارة

تعريف سلسلة الكتل: المزايا مقابل المخاطر

إنّ سلسلة الكتل هي قاعدة بيانات موزعة من دون خادم مركزي حيث تتم إضافة البيانات من قبل أعضاء شبكة النّد للند [9]. هذه السّجلات ليست تحت سيطرة فريق واحد ومن المستحيل تغييرها. علاوة على ذلك، تقوم سلسلة الكتل بإنشاء ثقة بين الكيانات المختلفة وتحسّن الأمن والخصوصيّة. يمكنها إتاحة مشاركة معطيات الوقت الفعلي بين المؤسّسات بسرعة كبيرة، وبطريقة فعّالة عن طريق تقليل المهام اليدويّة وبالتّالي التّكاليف. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن أنواع مختلفة من العملات المشفّرة تختلف في الميّزات التّي توفّرها لمستخدميها. على سبيل المثال، توجد أنواع معيّنة من العملات المشفّرة المخصّصة لتكون مستقرّة ويمكنك أن تثق بها بقدر ما تثق بالآلية التّي تجعلها مستقرّة.

بعض هؤلاء تدعمهم الإحتياطيات، والبعض الآخر يحدّدون بشكل جماعي بطريقة لا مركزيّة. نقطة أخرى يجب ملاحظتها هي أنّ سلسلة الكتل بالمقارنة مع التّكنولوجيّات الأخرى مثل هولوشين (Holochain)، هي معالج أبطأ بسبب حقيقة أنّ جميع النّودس (Nodes) يجب أن تحتفظ بمعلومات عن حالة الجميع قبل حصول أي معاملة. في التّكنولوجيّات مثل هولوشين (Holochain) فإنّ ذلك الأخير ليس ضرورياً طالما أنّ البيانات مقاومة للعبث [21]. علاوةً على ذلك، لا تزال معايير سلسلة الكتل غير ناضجة وفي عمليّة التّنمية حاليّاً. إضافة إلى ذلك، تختلف السّياسة واللّوائح المتعلّقة بهذه التّكنولوجيا الجديدة من بلد إلى آخر يستلزم مخاطر عالية للغاية. يمكن أن تكون متطلّبات الطّاقة أيضاً أعلى وأحياناً أكثر من متطلبات الكهرباء في بلد بأكمله.

تطبيقها في أماكن في أوضاع المجتمع (أمثلة من العالم)

تم تنفيذ تقنيات سلسلة الكتل كحلول في العديد من المجالات في العالم. وفيما يلي بعض الأمثلة:

Trustlines هو مشروع تعمل عليه „أليزا هويت" يستخدم تقنيّة سلسلة الكتل (Blockchain) ولكن يتم تشغيله بطريقة معاكسة تماماً من بيتكوين وغيرها من العملات المشفّرة المضطربة. وهي تعمل على أسس مفادها أنّ الأموال يجب أن تكون مزوّدة بالطّاقة البشريّة وأن تدار في نظم نقديّة من الأسفل الى الأعلى بدلاً من أن تدار من الأعلى إلى الأسفل ، وهذا هو الإنتشار السّائد في مخطّطات النّقد الإلزاميّة القائمة. والطّريقة التّي يتصوّر بها Trustlines برنامجهم هي أنّها شبكة ائتمانيّة متبادلة تقوم على العلاقات الفرديّة الموثوقة والخطوط الاستئمانيّة الفرديّة. Trustline هو خطّين ائتمانيّين يتم إصدارهما بشكل ثنائي، ذهاباً وإياباً بين شخصين/كيانين يثق كل منهما بالآخر. وما يجعل Trustlines فريدة من نوعها هو أنّه مقارنة بشبكات الإئتمان المتبادلة الأخرى، فهي أكثر لامركزيّة لأنّها تستند إلى علاقات ثنائيّة وتعيش خارج نطاق سلسلة الكتل (Blockchain).

وقدّم **البروفيسور نير كشيتري** مثال تعدين الكوبالت في الكونغو. وذكر أن جمهوريّة الكونغو الدّيمقراطية ستقوم بتجريب مشروع يستخدم تكنولوجيّات سلسلة الكتل (Blockchain) لضمان عدم قيام الأطفال بالتّعدين. سيتم تنفيذ هذه الخطّة باستخدام أنظمة الرّصد الأرضيّة للتّأكد من عدم وجود عمالة للأطفال وأنّ العمليّة بأكملها هي صديقة للبيئة.

الصّليب الأحمر كينيا كانوا يحاولون استخدام سلسلة الكتل (Blockchain) كوسيلة لمساعدة المجتمعات المحليّة في الحصول على الاحتياجات الأساسيّة. هذا المشروع المجتمعي يوّفر أساساً الرّموز على الموبايل على تطبيق يسمى Sarafu . كل واحد Sarafuيساوي 'شلن كيني' واحد وهذه الأموال تأتي من المانحين. وهذه الرّموز يستخدمها النّاس بحريّة دون تدخّل أي طرف ثالث في قراراتهم بشراء ضروريّاتهم من الأسواق الكينيّة، وهم قادرون على مضاعفة نقاط Sarafu التي يمتلكونها من خلال المشاركة في أنشطة تدر دخلاً أو ببساطة من خلال أعمالهم التّجاريّة. وجاء هذا المشروع إلى الحياة بعد أن كان معظم النّاس يعانون تحت خط الفقر بسبب عدّة عوامل مثل السّياسات الحكوميّة والوباء.

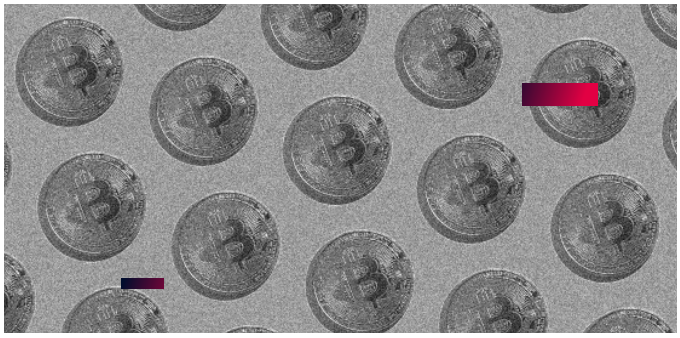

Photo by Jeremy Bezanger - Unsplash

إمكانيّات سلسلة الكتل (Blockchain) في لبنان

لجأ العديد من اللّبنانيّين في العامين الماضيين إلى تعدين العملات المشفّرة من أجل الحصول على بعض الحريّة وتأمين التّحويلات الماليّة بالدّولار الأميركي. أعطت تكنولوجيا البلوكشاين الأمل للنّاس بعد أن ابتلعت البنوك مدّخراتها. وبخلاف التّعدين، أُجريت بعض دراسات الجدوى من جانب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بشأن الكيفيّة التّي يمكن بها للحلول القائمة على التّعدين والطّاقة المتجدّدة أن تكون ردّاً على الأزمات القائمة التّي يشهدها لبنان في قطاع الكهرباء. وقد تمّ تشجيع ذلك بعد أن بدأ القطاع ينهار وخاصّة عندما أدّت استراتيجيّات التّكيّف المستخدمة للتّعويض عن النّقص في الكهرباء إلى زيادة كبيرة في معدّلات التّلوث في البلد [17].

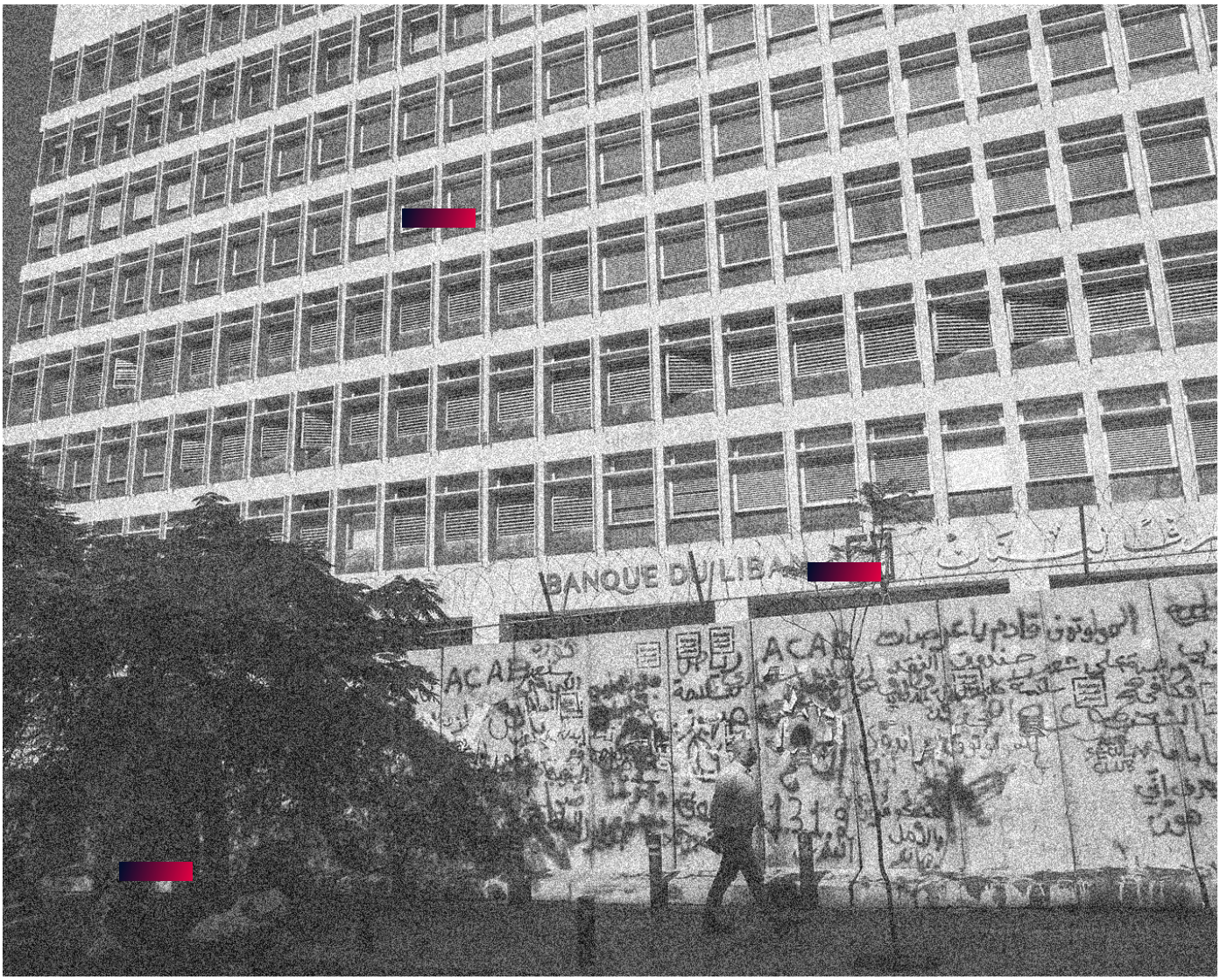

Banque Du Liban

استكشاف العملات البديلة

التّعريفات: العملات المشفّرة مقابل العملات الرّقميّة

العملات الرّقميّة يتمّ تشفيرها حتى تصبح عملات مشفّرة وهي عملات لا يمكن التّنبّؤ بها وتتقلّب بالنّسبة للمستثمرين في السّوق العالميّة [19]. ويتعيّن على المرء للتّعرف على العملة المشفّرة أن ينظر فيما إذا كان مبنيّاً على تكنولوجيا البلوكشاين وما إذا كان يتبّع التّشفير. وتسمح تكنولوجيا البلوكشاين بتحويل هذا النّوع من العملات بسلاسة. والواقع أنّ هذه العملات تعمل مثل النّقود حيث تحدّد القيمة التّي يمكن تحويلها من كيان إلى آخر [18].

الخلفيّة والأساس المنطقي وراء العملات المشفّرة

إنّ العملات المشفّرة سهلة الحمل وثابتة وسهلة التّمييز ونادرة ويمكن تقسيمها إلى فئات مناسبة وأصغر حجماً. وهم يستوفون كل متطلّبات ما يسمى „الأموال". كما يمكن أن تلعب العملات المشفّرة دوراً هاماً في التّجارة الدّوليّة. إنّ هذه الأنواع من العملات، مثل البيتكوين، لها خصائص تجعلها مثاليّة. على سبيل المثال، لا يمكن عكس كل العمليّات ولا يمكن التّراجع عنها. وهكذا، فإنّ الأموال تتدفّق في اتّجاه واحد وفي بعض النّظم، يستحيل تنفيذ عمليّة عكسيّة. كما أنّ معظم حالات العملات المشفّرة هي انكماشيّة في طبيعتها غير عاديّة في التّاريخ الإقتصادي ممّا يجعلها المثال الأوّل لهذا النّهج. كما أنّ معظم حالات إعسار القرارات هي انكماشيّة في طبيعتها غير عاديّة في التّاريخ الاقتصادي ممّا يجعلها المثال الأوّل لهذا النّهج. وبعض العملات المشفّرة لديها حد أقصى من العرض الذّي يقل بمرور الوقت والذّي يمكن أن يضمن استقرار القوّة الشّرائيّة طالما أنّ الطّلب مستقر. ومن الممكن أيضاً ربط ذلك بالنّقاش الذّي يسوّقه النّقد الإلزامي المتضخّم ومدى أهميّته.

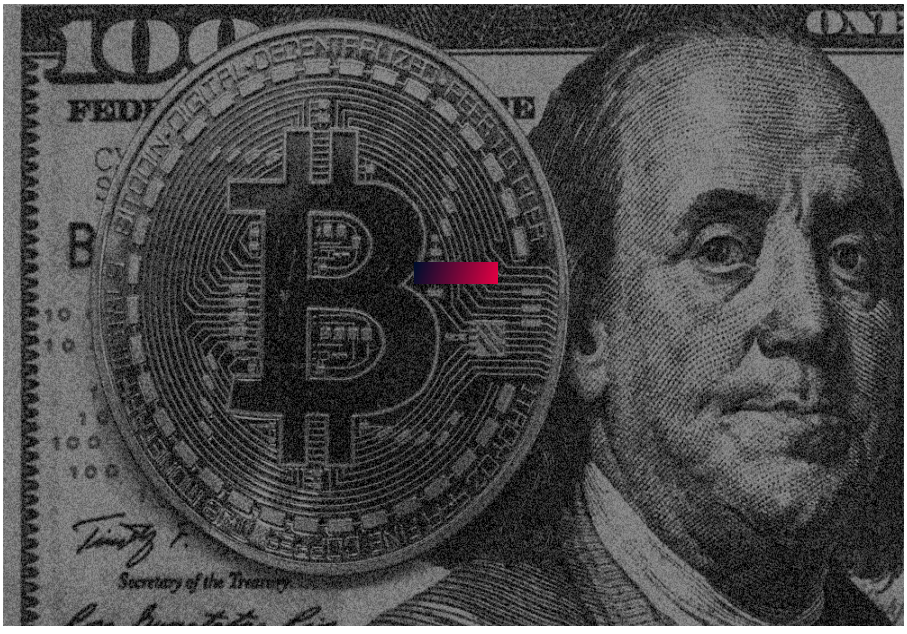

Photo by Bermix Studio - Unsplash

المزايا والمخاطر المرتبطة بها

وقد استخدمت أنواع مختلفة من العملات المشفّرة والعملات الرّقمية كبديل عن وسيلة للتّبادل على مرّ السّنين.
ويرتبط استخدام هذه العملات بمزايا ومخاطر مختلفة واردة أدناه.

المزايا

1. لا وجود لطرف ثالث

لا يتم بالضّرورة تداول العملات المشفّرة من خلال طرف ثالث، وغالباً ما تكون من فرد إلى آخر. إن العلاقة المباشرة بين المرسل والمستلم والشّفافيّة في توافر البيانات هما السّببان الرّئيسيّان اللّذان يجعلان من سلسلة الكتل (Blockchain) حلّاً لا سيّما في أوقات الأزمات الماليّة [20]. يمكنك الحصول على بيتكوين من عمل حر على الإنترنت أو إحدى الطّرق الأخرى فيمكنك استثمار وقتك للحصول على هذه البيتكوين. تضع العملات المشفّرة مزيداً من القوّة في أيدي النّاس وتعالج قضايا مثل التّضخّم المفرط وفشل البنوك الذّي استمرّ في الحدوث مؤخّراً. كما يسمح هذا النّظام للعمّال غير المرتبطين بالمصارف إجراء التّحويلات الماليّة من دون الإضّطرار إلى دفع رسوم مرتفعة للمؤسّسات الماليّة. تسمح لنا تكنولوجيات بلوكشاين الحديثة التّي تستخدم مع العملات البديلة بالحد من مخاطر الإحتيال والفساد بما أنّها تأتي مع نموذج أمني قوي.

2. العقوبات على سوء الإستخدام

وعلى الرّغم من أنّ هذه العقوبات ليست رسميّة، إلاّ أنّها تحصل!
بالنّظر إلى عمليّات السّطو التّي حدثت في السّنوات الـ 10 الماضية، سيتم وضع علامة على أي محفظة تمت سرقتها على أنّها سرقة وبالتّالي لن تضيفها أيّة منصّة بسبب السّمعة. وستكون تلك محفظة خاضعة للعقوبات وستمّ فرض الجزاءات بطريقة ديمقراطيّة من جانب المستثمرين وليس من جانب كيان أو حكومة معيّنة.

3. صديق للبيئة

إنّ الجّانب الوحيد الذّي يشكّل تهديداً للبيئة مع بيتكوين هو التّعدين الذّي يحدث في الصّين وقد تمّ حظره مؤخّراً. وإذا أخذنا أيسلندا كمثال، فإنّ أغلب عمال المناجم يستخدمون السّدود المائيّة لإنشاء محطّات الطّاقة المائيّة. وفي أرمينيا وجورجيا أيضاً، يستخدم أغلب عمال المناجم الأنهار لإنشاء محطّات طاقة مائيّة. ومع نظام النّقد الإلزامي الحالي، تفقد كميّة كبيرة من الطّاقة بسبب الوجود الهائل للصّرّافات الآليّة في كل زاوية أو الأبراج العالية المضاءة والتّي تكون عادةً مصارف أو مؤسّسات ماليّة.
ولكن وفقاً لمؤشّر استهلاك الكهرباء في كمبريدج، فإنّ عمليّات تعدين البيتكوين في مختلف أنحاء العالم تستخدم الآن الطّاقة بمعدّل يقرب من مائة وعشرين تيراوات ساعة سنويّاً. وهذا يعني الإستهلاك المحليّ السّنوي للكهرباء في السّويد بأسرها. ووفقاً لموقع ديجي إيكونومست على شبكة الإنترنت، فإنّ عمليّة البيتكوين الواحدة تستخدم نفس كميّة الطّاقة الذّي تستهلكه الأسرة الأميركيّة المتوسّطة في شهر واحد، وهي مسؤولة عن حوالى مليون ضعف الانبعاثات الكربونيّة مقارنة بعمليّة فيزا واحدة.

المخاطر

1. زيادة الفجوات في الثّروة

وفي الوقت الرّاهن، يتزايد عدم المساواة بسبب قلّة عدد الأشخاص الذّين لديهم الدّراية اللاّزمة بالتّعدين والتّجارة والإستثمار. وإضافة إلى ذلك، فإنّ شركات التّعدين الكبرى التّي تمتلك أجهزة كمبيوتر خارقة، الأمر الذّي يسمح لها بالتّعدين بسرعة أكبر وبالتّالي كسب حصّة كبيرة من السّوق. وفي ظل ذلك النّحو فيمكن للعملات المشفّرة إعادة خلق فجوات على الثّروة الحاليّة. على سبيل المثال، تم تعدين جزء كبير من البيتكوين بالفعل وهذا يعني أنّ الذّين شاركوا في اللّعبة مبكراً يمتلكون معظم ثروة بيتكوين.

2. سهولة الوصول

تعتمد عملات التّشفير اللاّمركزيّة على قوّة الحوسبة التّي ليست متاحة للجميع. وبدلاً من ذلك، تسيطر شركات التّعدين الكبرى بشكل أكبر على عمليّة اتّخاذ القرار، الأمر الذّي يجعلها تنحرف عادة نحو تعظيم الأرباح. لدى عملات التّشفير حواجز ضخمة أمام الإنضمام في الوقت الحالي على الرّغم من حقيقة أنّ الفكرة الأصليّة هي أنّ أي شخص يمكن أن يتفاعل مع بلوكشاين وأي شخص يمكن أن يتعامل بهم باستخدام هويّة مجهولة الإسم أو اسم مستعار.

اعتماد عملات التّشفير في لبنان: من الشّرعية إلى التّجارة

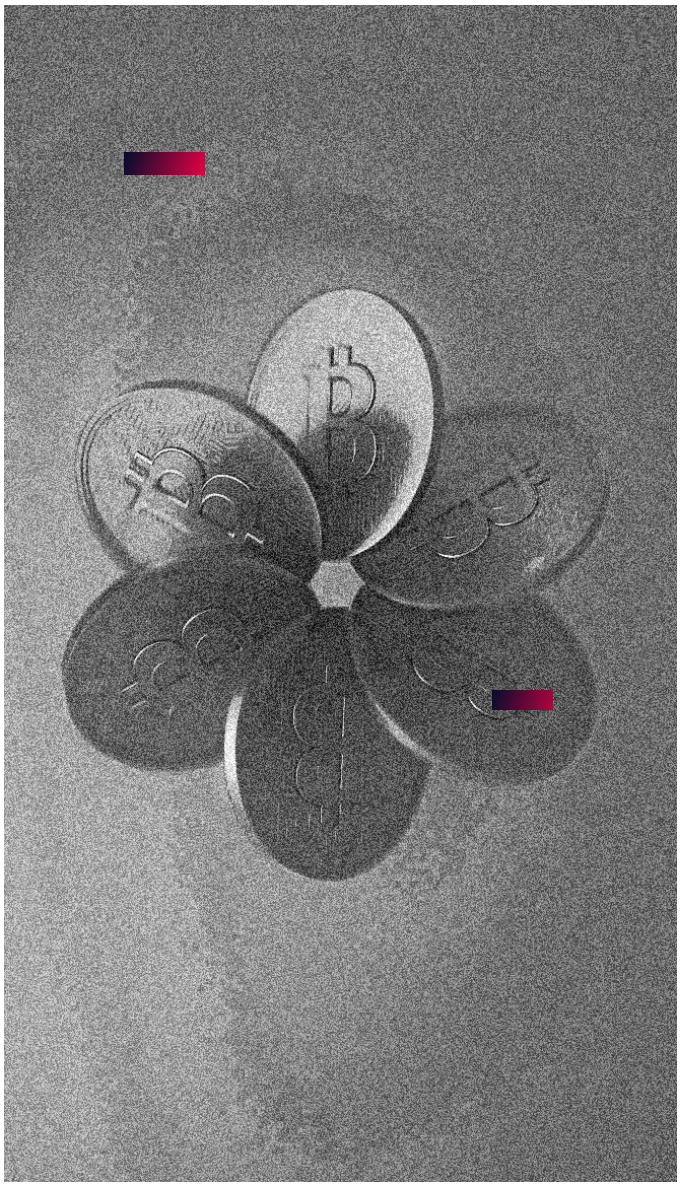

Photo by 愚木混株 cdd20 - Unsplash

ومع فقدان الناس للثّقة في النّظام المصرفي اللّبناني، يلجأ المزيد والمزيد من الشّباب اللّبنانيّين إلى العملات الرّقميّة كوسيلة لتحويل أموالهم إلى داخل وخارج البلاد. وقد تبيّن أنّ الاستثمار في مثل هذه العملات أسهل وأوفر للوقت. وعلى الرّغم من منع مصرف لبنان للبنوك من تحويل العمليّات المرتبطة بالتّشفير وإصدار تحذير فيما يتصّل باستخدام العملات المشفّرة فإنّ النّاس يستخدمونها كوسيلة لتقليص تداعيات الضّوابط غير الشّرعيّة على رأس المال. ومع ذلك، فإنّ القوانين اللّبنانيّة تمنع ملكيّة العملات المشفّرة واستخدامها وتبادلها ولكن عندما يتعلّق الأمر باعترافهم كوسيلة للدّفع، فإنّ اللّوائح لا تعتمد إلّا المناقصات/النّقد الإلزامي (أصدرت الحكومة عملات غير مدعومة بأصول ماديّة). ومن ثمّ، فإنّ قبول عملات مشفّرة من قبل تجّار التّجزئة، على سبيل المثال، يمكن أن يحكم بموجب ترتيبات المقايضة.

إنّ استخدام العملات الرّقميّة في لبنان أو في أي دولة أخرى يهدّد وظيفة البنك المركزي مع تضاؤل اعتماد النّاس على العملة المركزيّة واستخدام الأموال من نظير إلى نظير . ولعل هذا هو السّبب الذّي جعل بعض البلدان مثل الصّين تفرض مؤخّرا حظراً على أيّ نشاط مالي يعتمد على التّشفير وخاصّة لأنّها تتحدّى الأنظمة النّقديّة من أعلى إلى أسفل. في الآونة الأخيرة، دعت روسيا إلى وضع أنظمة لحماية المستثمرين غير المحترفين وبالتّالي حماية النّظام الاقتصادي العام[13]. ومع ذلك، كانت إستونيا من أوائل البلدان التّي تصدر رخص لشركات التّشفير في عام 2017. وتمّ إصدار أكثر من 2,000 رخصة لعملات التّشفير بالإضافة إلى توفير الإقامة الرّقميّة ممّا يسمح لأصحاب الأعمال والشّركات بأن يكون مركزهم بشكل قانوني في إستونيا[5]. واليوم تريد الحكومة إعادة النّظر في القوانين وبدء التّرخيص من جديد بالإستعانة بقوانين أكثر تشدّداً.

استكشاف النّظم البيئيّة "للابتكار"

أثبتت دراسات السّوق والسّياسات الحكوميّة على مرّ السّنين عدم كفايتها في معالجة المسائل الاجتماعيّة والاقتصاديّة القائمة [8]. ولهذا السّبب كانت الابتكارات الاجتماعيّة جزءاً من هذا المؤتمر، بالإضافة إلى أنّ هذه المبادرات ذات قوّة بشريّة، وتتطلّب التّضامن والتّعاون من أجل الازدهار. وفي مثل هذه الأوقات، تعمل هذه الأنواع من الابتكارات على أفضل وجه في المناطق البعيدة عن الحكومات والأنظمة القديمة، حيث تسمح المساحات المفتوحة لكل مواطن محلي بأن يكون جزءاً من المجتمع المحلي. يمكن لشبكات الابتكار الاجتماعي أن تخلق فرصًا إنمائيّة جديدة للمجتمعات المحليّة من خلال المساعدة في إنشاء علاقات تعاون أو علاقات جديدة وبالتّالي تلبية الاحتياجات المحليّة.

تعريف الإبتكار الإجتماعي

وقد أثبتت السّياسات والتّكنولوجيّات القائمة من الأعلى إلى الأسفل عجزها عن غرس التّغيير الاجتماعي، ولا سيّما أنّها تفتقر في كثير من الأحيان إلى مشاركة المجتمعات المحليّة في صنع القرار. وعند العمل في البلدان الناميّة، يجب النّظر في المبادرات الإنمائيّة لتلبية احتياجات المواطنين المحليّين وإبراز مفاهيم المساواة والملكيّة والالتزام. تعد المساهمة في معالجة مشاكل واحتياجات المجتمع إحدى الخصائص التّي تنطوي على الابتكار الاجتماعي [1] والتّي تتميّز عن الأنواع الأخرى من الابتكار بكونها تعالج الفجوات والاحتياجات في المجتمعات بطريقة لا يستطيع الابتكار التّجاري والتّقني الآخر القيام بها [10]. تتسّم آثاره بالكفاءة والفعاليّة والأهم من ذلك بكونها مستدامة مما يزيد من قيمة الأثر الذّي تحدثه على المجتمعات بشكل كلّي وليس على الأفراد و/أو أفراد محدّدين في المجتمع [1].

دراسات حالة للإبتكار: الدّروس المستفادة

ولقد تم تنفيذ عدد كبير من المبادرات الهادفة إلى الحد من الفقر في مختلف أنحاء العالم باستخدام الإبداع الاجتماعي، على الرّغم من أنّ أغلبها لا يصنّف بأنّه ابتكار اجتماعي. ويمكن ببساطة القيام بالإبداع الاجتماعي على نطاق صغير في دائرته الصّغيرة ، ممّا يخلق تأثيرا يلبّي احتياجات هذه الدّائرة ويساعد بدوره في ازدهارها واستدامتها. بوجه عام، فإنّ هذا النّوع من الابتكار يأتي كفرصة سانحة تأتي كإجابة على أزمة أومشكلة قائمة. وفي هذه الحالات، من المهم أن تكون هناك عقليّة لحلّ المشاكل فضلاً عن الشّعور بالمجتمع الذّي يتيح المجال للتّغيير والنّمو.

ويعتمد هذا المفهوم إلى حدّ كبير على أسس البناء الاجتماعي. وكل صاحب مصلحة ذي صلة في المجتمع المحلي هو جزء من العمليّة ، حيث يصب خبراته ومعارفه ومساهماته في إيجاد حلول أفضل وتأثير أفضل. ولكي يكون صانعو التّغيير ملائمين للسّياق الذّي تطبق فيه المبادرات الإنمائيّة، فإنّهم يعتمدون بشكل أساسي على جمع الأفكار من أصحاب المصلحة الهامّين من أجل خلق شعور بالمجتمع المحلي. إضافةً إلى ما سبق، من المهم أن يكون للابتكارات الاجتماعيّة رؤية تسمح لها بالاستمرار في التّوسّع والانفتاح على الخبرات خارج سياقها. بيد أنّ استخدام المدخّلات المقدّمة من مجتمعات الخبراء هذه قد يحتاج إلى تعديل من أجل التّكيّف مع الاحتياجات على أرض الواقع.

أزمة الهدر" وما أسمّيه الفرصة الضّائعة
زيّاد أبي شاكر

يجب توجيه من خلال الابتكارات الاجتماعيّة درس مهم للغاية ألا وهو التّمييز بين مفهومي التّضامن مقابل العمل الخيري. عندما يتعلّم المجتمع المحلي كيف يشعر بالمسؤوليّة تجاه المشاكل في دوائره، فإنّ هذا يخلق إحساسًا بالتّضامن. لم يعد هذا شيئًا تفعله مرّة أو مرّتين كمؤسّسة خيريّة، بل أصبح عقليّة يمتلكها كل فرد في المجتمع، ممّا يمّهد الطّريق نحو التّنمية المستدامة. باختصار، فإنّ الرّغبة في الاعتناء بنفسه وبالمجتمع الخاص به هي إحدى الطّرق للمضي قدمًا ومحاربة المشكلات والقضايا القائمة في تضامن. خلاصة القول، إنّ الرّغبة في رعاية المرء لنفسه ولمجتمعه هي إحدى الطّرق للمضي قدماً ومكافحة المشاكل والقضايا القائمة في تضامن.

إن الإبتكار الاجتماعي وحده لا يكفي لأنّ التّغيير يتطلّب وجود صفة التّحدّي والاستعاضة عن المؤسّسات المهيمنة التّي تقوم على أساس الفرديّة والتّسلسل الهرمي والمنافسة. التّفكير والتّنظيم هما أساس الإبتكار الاجتماعي التّغييري. المبادرات التي تتناول المسائل الماديّة والبيئيّة والمكانيّة حاسمة عند تغيير العلاقات والممارسات الاجتماعيّة. يتطلّب التّغيير التّحويلي مشاركة الجميع في المجتمع. على سبيل المثال، تؤدّي الموازنة التّشاركيّة إلى إحداث تغييرات في حياة النّاس وتأخذ في الاعتبار آرائهم. هذا هو السّبب في أنّ التّرويج لفكرة المسؤوليّة ضروري عندما يتعلّق الأمر ببدء التّغيير الاجتماعي في جميع أفراد المجتمع. يقضي الأفراد وقتًا أطول في رعاية مجتمعاتهم والمساهمة في خلق مستقبل أفضل وذلك بغضّ النّظر عن العمر والجنس والخلفيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

إن الإبتكار الاجتماعي وحده لا يكفي لأنّ التّغيير يتطلّب وجود صفة التّحدّي والاستعاضة عن المؤسّسات المهيمنة التّي تقوم على أساس الفرديّة والتّسلسل الهرمي والمنافسة. التّفكير والتّنظيم هما أساس الإبتكار الاجتماعي التّغييري. المبادرات التي تتناول المسائل الماديّة والبيئيّة والمكانيّة حاسمة عند تغيير العلاقات والممارسات الاجتماعيّة. يتطلّب التّغيير التّحويلي مشاركة الجميع في المجتمع. على سبيل المثال، تؤدّي الموازنة التّشاركيّة إلى إحداث تغييرات في حياة النّاس وتأخذ في الاعتبار آرائهم. هذا هو السّبب في أنّ التّرويج لفكرة المسؤوليّة ضروري عندما يتعلّق الأمر ببدء التّغيير الاجتماعي في جميع أفراد المجتمع. يقضي الأفراد وقتًا أطول في رعاية مجتمعاتهم والمساهمة في خلق مستقبل أفضل وذلك بغضّ النّظر عن العمر والجنس والخلفيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

آفاق الإبتكار في لبنان

أُنشأت العديد من المبادرات منذ الانتفاضة وبعد انفجار بيروت وظلّت حتى يومنا هذا، مثل دليل تضامن، باب و شبّاك، والعديد من المبادرات الأخرى. وقد ساعدت الجهود المبذولة في مختلف المجالات (الصّحة ، التّعليم ، التّمويل ، البناء) في جعل المدينة تقف على قدميها مرّة أخرى من خلال الدّعم الذّي كان يحصل عليه المجتمع من أولئك.

يميل الناس إلى بذل جهد طوعي في مجتمعهم عندما يشعرون بالانتماء أو عندما يمكنهم الإحساس بالإنتماء إلى شيء ما، كما يكون لديهم أيضًا دافعًا أفضل للمشاركة عندما يتاح لهم الوصول إلى المعلومات. لهذا السّبب يجب أن يفكّر النّاس في قيمهم وأن يكون لديهم معرفة كافية عند محاولة إحداث التّغيير حتّى يكون مستدامًا وذو مغزى للمجتمع الذّي ينتمون إليه. و من الممكن تأسيس المزيد من مشاريع التّضامن الهادفة إلى تحقيق الاستدامة في لبنان ، مع العلم كيف يكافح شعبه دائماً من أجل مستقبل أفضل. والآن أكثر من أي وقت مضى ، ينبغي للنّاس أن يلجأوا إلى الابتكار الاجتماعي في مجال التّضامن من أجل الاستجابة للأحتياجات القائمة التّي ينبغي تحديد أولويّاتها. وسيبحث القسم التّالي في العملات البديلة كوسيلة لتحويل ادارة المعاملات النّقدية إلى أيدي النّاس.

نحو إقتصاد أكثر ديمقراطيّة: التّوصيات والتّداعيات

اعتماد وخلق عملات من أجل „اقتصاد ديمقراطي"

انّ الرّأسماليّة اللّيبراليّة الجديدة عاجزة بشكل واضح عن تلبية الاحتياجات الإنسانيّة الأساسيّة بطرق عادلة اجتماعيّاً ومسؤولة بيئياً. أصبح هاجس الرّأسماليّة الاقتصاديّة بالنّمو الاقتصادي وازدهار الأسواق التّجاريّة و مراكمة الثّروات الخاصّة ممّا يؤثّر بشكلٍ سلبي على التّكوين الاجتماعي حيث أنّ النّظام برمّته أصبح مبرمجاً على إنتاج الأزمات والانهيارات. ويتمثّل أحد الحلول لهذه المشاكل في تطوير أنظمة تمويل ونقود تعاونيّة مبتكرة، وعملات بديلة، ونماذج تنظيميّة تعاونيّة قادرة على معالجة التّفاوت، والفقر والإكراه.

ويرى البعض أنّ سلسلة الكتل هي ما تبدو عليه الدّيمقراطيّة في عصر التّكنولوجيا في حين أنّ البعض الآخر أقل تفاؤلاً بها. ومن الأمور المؤكدة أنّ من الممكن استخدام سلسلة الكتل لخلق بديل يفضّل التّعاون الاجتماعي، أو عملة لها في صميمها مجموعة من السّمات الّتي يمكن أن تجعلها ديمقراطيّة بشكل جذري ويمكن أن تتحدّى التّسلسل الهرمي وهياكل السّلطة القائمة. وقد تمّ تصميم سلسلة الكتل لتكون لامركزيّة بطريقة تعطي لكل شخص رأي في مستقبله.

وسيكون منح السّلطة للشّعب والسّماح له بالمشاركة في عمليّةٍ صنع القرار والسّيطرة على العملة الّتي يستخدمها أمراً ديمقراطيّاً. ومع ذلك، فإنّ المشكلة الرّئيسيّة هي رد فعل الحكومة، الّتي تدخّلت في كثير من الحالات للحدّ من إستخدام أو حظر العملات المشفّرة.

ويمكن لتكنولوجيا سلسلة الكتل أن تمهّد الطّريق للتّغييرات في كيفيّة عمل الحكومة والأنظمة. وقد يؤدّي هذا إلى تحسين إدارة قواعد البيانات وحفظ السجلّات الحكوميّة، الأمر الذّي يؤدّي إلى تحسين خدمات الرّعاية الصّحيّة، ونظم الانتخابات، والهياكل الماليّة. في حالة لبنان، فإنّ استخدام سلسلة الكتل والعملات المشفّرة سيحمي النّاس من انخفاض قيمة اللّيرة اللّبنانية وسيساعدهم على تجنّب رسوم التّحويل الباهظة. علاوة على ذلك، فإنّ استخدام العملات الرّقميّة واللّامركزيّة سيسمح لهم بالتّهرب من الرّقابة النّقديّة الّتي يفرضها مصرف لبنان والبنوك المحليّة [16].

وفي حين اقتُرحت حلول كثيرة في هذا التّقرير، تتراوح بين إقتراحات عامّة ومحدّدة. نزعم أنّ الأمر يتطلّب اتّخاذ الإجراءات التّالية للمضي قدماً:

- وضع خطاب أكثر كثافة وأوسع نطاقاً عن النّظم الماليّة والنّقديّة من أجل وضع سياسات أكثر تركيزاً على الدّيناميّات الاقتصاديّة الاجتماعيّة للمال.

- تعميم وتبسيط المواضيع الماليّة، والسّماح للنّاس بالانخراط في المحادثة ومساعدتهم على أن يصبحوا أكثر وعياً من أجل وضع أنظمة ماليّة ونقديّة أفضل.

- إنشاء برامج جديدة للتّعاون حول مواضيع العملات البديلة الّتي يمكن أن تسهّل التّداول عبر الإنترنت والمناقشات حول العملات البديلة. فالمال نظام معقّد وقابل للتّكيّف، والإصلاح المالي الدّيمقراطي لا يمكن أن ينجح إلّا عندما يكشف ويواجه عدم الانتظام الجّماعي حول هذا النّظام. يحدث التّغيير فقط عندما يسلّط الضّوء على التّداعيات الاجتماعيّة المأساويّة لهذا النّظام وإمكانيّة تطوير سياسات عامة جديدة ونماذج جديدة لأنظمة نقديّة مختلفة.

- المشاركة في إيجاد أشكال جديدة من الدّيمقراطيّة الاقتصاديّة والماليّة تتجاوز أوقات الانتخابات من خلال التّنظيم مع النّاس في التّعاونيّات، والابتكار في المساعدة الذاتية التّشاركيّة وتوفير المساعدة المتبادلة والمناهج الرّقميّة.

- إجراء مشاورات مكثّفة مع الأطراف المعنيّة في مجال التّحوّل الرّقمي والجمهور الأوسع قبل الشّروع في أي إجراء يتعلّق بالسّياسة العامّة فيما يتعلّق بالأصول الرّقميّة.

- الاستثمار في البحث والتّطوير في مجال تكنولوجيا سلسلة الكتل، مع التّركيز على القدرة على تحمّل التّكاليف وكفاءة استخدام الطّاقة والتّغلّب على القيود التّكنولوجيّة.

- زيادة المعرفة الرّقميّة وإشراك النّاس في المناقشات الهادفة إلى وضع أطر تنظيميّة، بما يكفل استخدام الحواجز لأغراض ديمقراطيّة.

- استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل للاستجابة لبعض تحديّات سلسلة الإعتماد المالي كإدماج جميع سلاسل الإعتماد المالي في نظام واحد، وتيسير التّوثيق وربطها معا على أساس المعايير الاجتماعيّة والبيئيّة. ويمكن أيضا للتّطبيقات القائمة على سلسلة الكتل أن توفّر بنية تحتيّة جيّدة لتسجيل السّلع المنقولة بين جميع الأطراف والتّصديق عليها بتكلفة زهيدة.

- التّحقّق من صحّة ومنشأ والمعايير الأخلاقيّة المتبّعة خلال إنتاج السّلع والخدمات.

- يمكن استخدام تقنيّة سلسلة الكتل لمنع عمليّات غسل الأموال نظراً لخاصيّتها اللاّمركزيّة، ممّا يسمح لكل مستخدم للتّحقّق من صحة التّغييرات ممّا يجعلها آمنة بشكل كبير.

- استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل للحد من البيروقراطيّة والأعمال الورقيّة وتعزيز كفاءة المشتريات واللّوجستيّات وخفض التّكاليف وتحسين الأمن والتّقليل إلى أدنى حد من الاحتيال.

- تيسير الوصول إلى الأجهزة الرّقميّة الميسورة التّكلفة والاعتراف بحق النّاس في الاتّصال بالعالم الخارجي.

تشكّل الأزمة الماليّة لحظة تاريخيّة لطرح بدائل جذريّة. وبموجب النّظام الحالي، يقوم المصرف المركزي ومن خلال القطاع المصرفي بإصدار العملة الخاصّة كقروض. وهذا يكشف بوضوح حقيقة مفادها أن عدم ممارسة السّيطرة الدّيمقراطيّة على قضايا المال يعني خصخصة فوائد النّظام النّقدي، في حين أن المخاطر أصبحت اجتماعيّة. أولئك الذّين يقرضون ويقترضون الأموال التّي يتم إنشاؤها من فراغ، يستخدمون الموارد الاجتماعيّة والعامة لتحقيق مكاسب خاصة. وفي حين يشكّل إصلاح النّظام العملات الورقيّة غير المدعوم بالورق أو بالفضّة تحدياً سياسياً، فإنّ من الممكن إنشاء أشكال أخرى من العملات، المحليّة منها والرّقميّة أو غيرها.

ونبغي ألاّ يُنظر إلى نظم سلسلة الكتل على أنّها حل سحريّ بمعنى أنّ التّفاوتات والظّلم ستزول. ويمكن استخدامها لإنشاء „شيتكوين" ليس له قيمة تُذكر أو ليس له هدف فوري ملحوظ [15]. رغم ما تقدّم تقنيّة سلسلة الكتل أدوات رائعة لحماية الأشخاص بشكل أفضل وتمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم. ويمكن للشبكات الاجتماعيّة القائمة على سلسلة الكتل أن تكون هياكل أساسيّة جديدة للعملات المجتمعيّة على نطاق أوسع بكثير ممّا هو عليه اليوم. ومع أنّه لا يمكن التّنبؤ بأثر ذلك على المدى الطّويل فإنّ دفع النّاس للتّساؤل عن كيفيّة عمل المجتمع حاليّاً سيظل أحد إنجازاته الرّئيسيّة.

References

[1] Borzaga, C., & Bodini, R. (2012). What to Make of Social Innovation? Towards a Framework for Policy Development. SSRN Electronic Journal. doi: 10.2139/ssrn.2064640

[2] Bollier, D., & Conaty, P. (2015). DEMOCRATIC MONEY AND CAPITAL FOR THE COMMONS: Strategies for Transforming Neoliberal Finance Through Commons-Based Alternatives. Retrieved from https://www.boell.de/sites/default/files/democratic_money_capital_for_the_commons_report_january2016.pdf

[3] Barinaga, E. (2020). A Route to Commons-Based Democratic Monies? Embedding the Governance of Money in Traditional Communal Institutions. Frontiers In Blockchain, 3. doi: 10.3389/fbloc.2020.575851

[4] Filippetti, A., & Archibugi, D. (2011). Innovation in times of crisis: National Systems of Innovation, structure, and demand. Research Policy, 40(2), 179-192. doi: 10.1016/j.respol.2010.09.001

[5] Ghosh, M. (2021). Is Estonia, The 1st To Regulate Crypto, Now Killing It Off?. Retrieved 27 October 2021, from https://forkast.news/estonia-wants-to-rescind-crypto-licenses/

[6] Kelly, M., & Howard, T. (2019). The making of a democratic economy (1st ed.). Berrett-Koehler Publishers.

[7] Kiguel, M. The Argentine Currency Board. Retrieved 30 August 2021, from https://ucema.edu.ar/publicaciones/download/documentos/152.pdf

[8] Murray, R., Mulgan, G., & Caulier-Grice, J. How to Innovate: The tools for social innovation.

[9] Nerurkar, P., Patel, D., Busnel, Y., Ludinard, R., Kumari, S., & Khurram Khan, M. (2021). Dissecting bitcoin blockchain: Empirical Analysis of Bitcoin network (2009-2020).

[10] Resnick, E. (2019). The social design reader.

[11] Rickards, J., 2020. FDD | Crisis in Lebanon. [online] FDD. Available at: <https://www.fdd.org/analysis/2020/08/04/crisis-in-lebanon/> [Accessed 24 September 2021].

[12] Roubini, N. (1998): "The Case Against Currency Boards: Debunking 10 Myths about the Benefits of Currency Boards" http://www.geocities.ws/mugajava.geo/jurus/vs-cbs.html

[13] Russia is introducing new crypto-investing regulations to protect ‹non-professional› investors. - The Morning Crypto. (2021). Retrieved 27 October 2021, from https://themorningcrypto.com/russia-is-introducing-new-crypto-investing-regulations-to-protect-non-professional-investors/

References

[14] Saidi, N. (2021). Currency Board: Salvation for Lebanon's Woes?. Presentation.

[15] Schinckus, C. (2020). The good, the bad and the ugly: An overview of the sustainability of blockchain technology. Energy Research & Social Science, 69, 101614, : https://doi.org/10.1016/j.erss.2020.101614

[16] The fall of the Lebanese pound: the use case for cryptocurrencies - CryptoCanal. (2021). Retrieved 27 October 2021, from https://cryptocanal.org/lebanese-pound-crisis-cryptocurrencies-international-remittances/

[17] UNDP. (2020). Blockchain-Enabled Solutions for the Uptake of Renewables Energy in Lebanon. Retrieved from https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/blockchain-enabled-solutions-for-the-uptake-of-renewables-energy.html

[18] Wolfgang Karl Härdle, Campbell R Harvey, Raphael C G Reule, Understanding Cryptocurrencies, Journal of Financial Econometrics, Volume 18, Issue 2, Spring 2020, Pages 181–208, https://doi.org/10.1093/jjfinec/nbz033

[19] World Bank. 2021. The World Bank in Lebanon. [online] Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/overview> [Accessed 22 August 2021].

[20] Yli-Huumo, J., Ko, D., Choi, S., Park, S., & Smolander, K. (2016). Where Is Current Research on Blockchain Technology? —A Systematic Review. PLoS One, 11(10), http://dx.doi.org.ezproxy.aub.edu.lb/10.1371/journal.pone.0163477

[8] Zemel, J. and Brock, A., 2021. Blockchain: A Holochain Perspective. [online] Holochain Blog. Available at: <https://blog.holochain.org/blockchain-a-holochain-perspective/> [Accessed 24 September 2021].

THE DEMOCRATIC ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

RYZO - MES

دليل تضامن